تقدُّم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩

من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟

النوع الاجتماعي والمساءلة

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
UNIFEM

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هو صندوق المرأة التابع للأمم المتحدة . وهو يقدم المساعدة المالية والتقنية للبرامج والاستراتيجيات المبتكرة من أجل تعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين . ويركز الصندوق ، واضعاً النهوض بحقوق الإنسان للمرأة في بؤرة جميع جهوده ، على الحد من الفقر ذي الطابع الأنثوي ، ووضع نهاية للعنف ضد المرأة ، والعمل على انحسار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات ؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي في أوقات السلام وكذلك في أوقات الحرب .

والآراء المعرب عنها في هذا المنشور هي آراء مؤلفيه وهي لا تمثل بالضرورة آراء الصندوق أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات المنتسبة إليها .

والصور مختارة جميعها من ملصقات تدعو إلى حقوق المرأة ، وهذه الملصقات تشمل طائفة واسعة من السنوات والقضايا والمناطق . وإدراجها في هذا التقرير لا يشكل إقراراً من الصندوق لها .

انظر التقرير في الموقع الإلكتروني: http://www.unifem.org/progress/2008

تقدُّم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩

من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟

النوع الاجتماعي والمساءلة

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
UNIFEM

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

إن المعايير السامية من الثقة في الإنسانية والأمل التي تعبِّر عنها مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتطلب وجود آليات سليمة للمساءلة عن تحقيق هذه المبادئ. وإذا لم يخضع للمساءلة أولئك الذين وقعوا على اتفاقات مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو أولئك الذين أقروا منهاج عمل بيجين، و إذا لم يترجموا هذه الالتزامات إلى أفعال، وإذا لم يخضعوا للمساءلة إزاء هذه الأفعال فإن نصوص هذه الاتفاقيات تفقد مصداقيتها. وإذا كان العالم يريد حقاً تفعيل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين فإن المساءلة تكون أمراً جوهرياً.

وتلك المقولة هي أساس هذا التقرير ومصدر إلهامه. ويصدر تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المعنون "من يتحمل المسؤولية أمام المرأة؟ النوع الاجتماعي والمساءلة" في منعطف بالغ الأهمية. فنحن قد تجاوزنا فحسب منتصف الطريق نحو سنة ٢٠١٥، التي حددها المجتمع الدولي كموعد مستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والمساواة بين الجنسين عامل مُحدِّد حاسم الأهمية لكل هدف من تلك الأهداف. ومع ذلك فإن المجالات التي بلغ فيها التقدم أبطأ درجاته هي مجالات تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ومعدل التغير الشديد البطء في نسبة الوفيات النفاسية في بعض المناطق مدعاة للقلق الشديد. ويجب علينا أن نفعل المزيد لوقف هذه الوفيات التي يمكن منعها، والتي لا تؤثر على الأمهات والأسر فحسب بل تؤثر على المجتمعات بأكملها.

ويشير التحليل الوارد في هذا التقرير إلى أن انعدام المساءلة إزاء المرأة يمكن تفسيره ضمن بعض السياقات على أنه عدم وفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أكثر مما يمكن تفسيره نتيجة لعوامل أخرى مثل نقص الموارد اللازمة. ومن الممكن تحقيق نتائج أفضل للمرأة عندما تكون قادرة على المشاركة في تحديد توزيع الموارد العامة، حيث من الممكن أن يسهم ذلك في تخطيط الخدمات العامة، وحينما تستطيع المرأة أن تلتمس العدل وتحصل عليه عند انتهاك حقوقها، وعندما توجد عواقب لضعف الأداء إزاء حقوق المرأة.

ويحدد تقرير « من يتحمل المسؤولية أمام المرأة؟ » عنصرين لا غنى عنهما للمساءلة تجاه قضايا النوع الاجتماعي. أولاً: يجب أن تكون المرأة عضواً شرعياً أي عملية من عمليات الرقابة أو المساءلة. ثانياً: يجب أن تكون الالتزامات الوطنية نحو المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة من بين المعايير التي يتم على أساسها تقييم القرارات العامة. إلا أن الاختبار الحقيقي للمساءلة المراعية للمرأة هو القضاء على العنف ضد المرأة. وهذا هو ما جعلني – في وقت مبكر من ولايتي – أطلق الحملة العالمية « معاً من أجل القضاء على العنف ضد المرأة ».

وتقف الأمم المتحدة بشكل قوي مع حقوق المرأة، ومع وضع نهاية للإفلات من العقاب الذي استغله المتجاوزون لفترة طويلة للغاية. والغرض من هذا التقرير هو أن يكون مساهمة في ذلك المسعى، وأنا أوصي بالاطلاع عليه على المستوى العالمي الواسع.

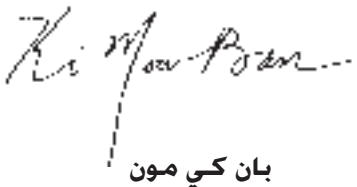

بان كي مون
الأمين العام للأمم المتحدة

تقديم

لقد شهدت العقود المنصرمة تقدماً كبيراً في مجال الالتزام بحقوق المرأة على المستويات الوطنية والعالمية على حد سواء. إلا أن هذا الالتزام لا يقابله دائماً إجراءات عملية على أرض الواقع. فبالنسبة للكثير جداً من النساء يمثل الفقر والعنف ثوابت في واقع الحياة اليومية تضطر النساء لمواجهتها في كفاحها للحصول على حقوق متكافئة مع حقوق الرجال، في العمل والأسرة والمِلْكية، وكذلك في الحصول على الموارد والخدمات العامة.

ويقدم تقرير « تقدُّم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ » أمثلة حول احتياج المرأة لاتخاذ إجراءات تجاه الالتزامات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة من قِبل الحكومات الوطنية، ونظم العدالة وتفعيل القانون، وأصحاب العمل ومقدمي الخدمات وكذلك المؤسسات الدولية. ولن تكون هناك مساءلة إزاء حقوق المرأة إلا إذا استطاعت النساء الحصول ممن هم في موقع السلطة على التفسيرات بشأن الإجراءات التي تؤثر عليهن، وأن تكن لهن القدرة على إجراء التدابير التصحيحية عندما يفشل المسؤولون الترويج لحقوقهن.

ولقد كان المناصرون للمساواة بين الجنسين على رأس الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على علاقات القوة في المؤسسات الخاصة وغير الرسمية وكذلك في المجال العام. وفي الحقيقة فإن هذا التقرير يوضح أن جهود المرأة لكشف الظلم الذي تتعرض له بسبب جنسها ومطالبتها بالإنصاف قد غيرت طريقة تفكيرنا تجاه المساءلة.

ومن منظور العرض والطلب فإن المساءلة لا يمكن أن تنبثق عن ضغوط من ناحية الطلب فقط. ونجد أن تقرير « تقدُّم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ » يعرض أمثلة لخطوات مبتكرة في ناحية العرض، اتخذتها المؤسسات الوطنية والدولية بشأن المساءلة. ويتضمن ذلك إحداث التغييرات المراعية للنوع الاجتماعي في تفويض المسؤوليات، وفي والممارسات، وفي ثقافة هذه المؤسسات ضماناً لوجود الحوافز والنتائج للتمسك بالالتزام بحقوق المرأة. كما يقدم هذا التقرير إطاراً لفهم المساءلة من منظور النوع الاجتماعي، ويطبق ذلك على سياقات مختلفة تستطيع من خلالها أنظمة المساءلة تحديد إمكانية وصول المرأة إلى الموارد وإلى السلطة: السياسة، والخدمات العامة، والعمل، والأسواق الاستهلاكية والتجارية، ونظم العدالة، والمعونة الدولية ومؤسسات الأمن.

ومنذ عام ٢٠٠٠، أصبح لدى المرأة التزام عالمي تقيس على ضوئه التقدم المحرز في بناء الاستجابة لقضايا المرأة، وهذا الالتزام هو: إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية التي يتضمنها ذلك الإعلان. والمساواة بين الجنسين هي أساس هام لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتوقف تحقيق تلك الأهداف بشكل متزايد على استفادة المرأة من الاستثمارات الإنمائية في التعليم والصحة، وعلى قدرتها على الدخول إلى السوق على قدم المساواة مع الرجل، وعلى قدرتها على المشاركة في عملية صنع القرارات العامة على جميع المستويات.

إن هذا التقرير يضع الأساس المنطقي لجدول الأعمال الجديد للمساءلة حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وهو يقدم أدلة لا تقتصر على ضعف المساءلة فقط ولكنه يقدم أيضاً أدلة على مبادرات واعدة من الحكومات والمجتمع المدني، وعلى الإصلاحات المؤسسية التي تسعى لتعزيز المساءلة إزاء المرأة.

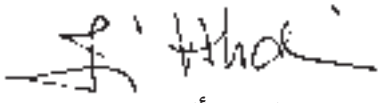

إينس ألبردي
المديرة التنفيذية
لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

تقدُّم نساء العالم ٢٠٠٩/٢٠٠٨

فريق بحوث وإعداد تقرير التقدم:

آن ماري جويتس
مسؤولة الإعداد واستشارية الحكم والسلام والأمن

هاني كويفا ـ بيتيتا
أخصائي البيانات والإحصاءات

رالوكا إيدون
منسقة المشاريع

چوان ساندلر
نائبة المديرة التنفيذية
للبرامج

معز دريد
نائب المدير التنفيذي للتنظيم
وخدمات تنمية الأعمال

مليكة بهانداركار　　سمينة أنور　　أنچالي دايال

شكر وعرفان:

لقد كان إعداد تقرير « تقدُّم نساء العالم ٢٠٠٩/٢٠٠٨ » جهداً جماعياً، ونحن ندين بخالص الشكر للكثير من الأشخاص الذين شاركوا وساهموا من خلال العديد من الطرق التي لا نستطيع أن نحصيها. وندين بالشكر الخاص إلى كل موظفي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذين قدموا مساهمات وتعليقات وأفكاراً كتابية لدعم عملية إعداد التقرير، أو كانوا ببساطة مصدر إلهام نظراً لالتزامهم بالعمل الميداني. ونحن نشكر كل من شارك في هذا الجزء من سلسلة « التقدم »، ونود أن نشير على وجه الخصوص إلى المساهمات التالية:

الدعم المالي:

إن الداعمين الأسخياء « لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة » قاموا بدورهم تماماً، حيث إن تمويل هذا العدد من تقرير « التقدم » تم تدبيره جزئياً من الميزانية الأساسية التي يساهمون بها. ونحن ندين بشكر خاص جداً للوكالة الكندية للتنمية الدولية ولإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، حيث يسّر دعمهما السخي إجراء بحوث وعمليات نشر إضافية للمعلومات لم تكن لتتسنى لولا ذلك.

المساهمات الكتابية:

لقد استفاد هذا الجزء من تقرير « التقدم » من طائفة من المساهمات الكتابية، تنوعت بين فصول حول الخلفيات ومربعات النصوص. ونحن نعرب عن امتنان خاص للمساهمات الكبيرة التي قدمها للفصول كل من: « نعومي حسين »، و« بوب چنكنز »، و« نوكيت كاردام »، و« سيليستين نيامو - موسيمبي »، و« بيتر روزينبلوم »، و« جوان ساندلر ». وقد قدمت « نيكي فان دير جاج » الدعم في تحرير التقرير.

كما نتقدم بشكر خاص للأشخاص التالية أسمائهم لما قدموه من إسهامات كتابية:

« باربرا آدمز »، « كاثرين البرتين »، « ماريا خوسيه ألكالا »، « نسرين علمي »، « ليتيتيا أندرسون »، « كيلي أسكين »، « مريم أصلان »، « ستيفاني بريانتوس »، « چيمس بلاكبيرن »، « ليتي شيوارا »، « ألكساندرا سيروني »، « فيليدا كوكس »، « چان داكونها »، « نازنين دامچي »، « ديليجيورجيس »، « كاثرين دولان »، « مارينا دورانو »، « إيفا فودور »، « كيت جروسر »، « شوكو إشيكاوا »، « فردوس چاهان »، « كارين چاد »، « نايلة كبير »، « سودراسانا كوندو »، « فاتو أميناتا لو »، « ريتشارد ماتلاند »، « روشني مينون »، « زهرة موسى »، « سهيلة نظيم »، « اليزابيث باولي »، « ريانا بوسباساريط، « شيلبي كواست »، « ريراتانا رانجسيتبول »، « سوكورو رييس »، « كولين روسو »، « أونالينا سيلولواني »، « أناسويا سينجوبتا »، « إيليسا سلاتيري »، « مسعود صديّق »، « هونج - اين سونج »، « زينب توران »، « چورين فيربرج »، « لي والدورف »، « أليس ويليام - نافارو » و« ستيفاني زيبيل ».

وشكر خاص أيضاً إلى:

« ميشيل باشيليت » رئيسة جمهورية شيلي، « نولين هايزر » وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، « ألين چونسون سيرليف » رئيس ليبريا، « لويس ايناسيو لولا دا سيلفا » رئيس البرازيل، « نافانيثيم بيلاي » المفوضة السامية لحقوق الإنسان، « خوسيه راموس - هورتا » رئيس تيمور الشرقية والحاصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٦، « چودي ويليامز » الحاصلة على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٧ و« خوسيه لويس رودريجيس زاباتيرو » رئيس وزراء إسبانيا.

المستشارون الخارجيون:

« مونيك ألتشول »، « ويني بيانييما »، « دايان إيلسون »، « بيورن فوردي »، « إيمانويل جياماه - بودي »، « فيليب كيفر »، « عمران متين »، « ريشتارد ماتلاند »، « ميتراي موخوبادهاي »، « هيلين اوكونيل »، « فرانسيسكا بيروتشي »، « آرونا راو »، « ريتا ريدي »، « ديفيد ريتشاردز »، « دانيل سيمور »، « دون ستاينبيرج »، « أميناتا توري »، « تيريزا فالديس » و« جوديث ويدربيرن ».

أشكال الدعم الأخرى:

لم يكن ليتسنى إعداد هذا التقرير بدون وجود طائفة واسعة من أشكال الدعم الأخرى. ونحن لا يسعنا أن نذكر كل هذه الأشكال من المساعدة، ولكننا نود أن نشكر الأشخاص التالية أسمائهم للطرق الكثيرة التي ساعدوا بها في إعداد هذا التقرير:

« سو أكرمان »، « انشراح أحمد »، « جابرييلا الفاريز »، « كريستين عرب »، « چولي بالينجتون »، « زينب تويمي بينجالون »، « لوسيانا برازيل »، « فلورانس بوتيجوا »، « روبرتا كلارك »، « ستيفن كومنز »، « فيسينتا كوريا »، « نازنين دامچي »، « هازل دي ويت »، « ندا حمادي »، « لاله إبراهيميان »، « ياسين فال »، « آنا فالو »، « بيترس فريه »، « سومانترا ك. جوها »، « جيليان هولمز »، « كارولين هوريكنز »، « تاكاكازو ايتو »، « چيرمي كينج »، « كارين جبر »، « ايمي تيلور چويس »، « ريبيكا كاراسيك »، « أتول خاري »، « مونيكا كجوليستروم »، « ويني كوسوما »، « إيركا كفابيلوفا »، « جرو ليندستاد »، « ماثيو ليبكا »، « أنابيل لوجو »، « سينثيا مادانسكي »، « كافيتا مينون »، « جاييلا مورتيل »، « مايا مرسي »، « ديفيد نافارو »، « تاكو نديايّ »، « نيامبورا نجوجي »، « روحيني باندي »، « خوليا بوجليا »، « ماليني رانغاناثان »، « ليسا ريفقي »، « مينو رافينهورست »، « أنيس سالم »، « دامبرا ساربايفا »، « فالاري سبيرلنج »، « ناردیا سيمبسون »، « زياد شيخ »، « بابلو سواريز بيسيرا »، « لي سويجارت »، « ايلين تان »، « نوهوم تراوري »، « آن كريستين ترايبر »، « زينب توران »، « ماري وارني - سميث » و« چوان وينشيب ».

كما نعرب عن شكرنا الخاص لجميع مديري البرامج الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ولاسيما لمكاتب الصندوق في « الأرجنتين » و« المغرب » و« تيمور - الشرقية »، لما قدموه من دعم في إعداد حالات الدراسة الخاصة بهذا التقرير.

فريق نشر المعلومات والاتصالات لسلسلة « التقدم »

« أنتوني دي چونج »، « نانيت براون »، « چينفر كوبر »، « ميتوشي داس »، « إدواردو جوميز »، « إيفانز چوزيف » و« تريسي راستشيك ».

المحتويات

الجزء الأول

من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟ ١

إطار لفهم المساءلة من منظور النوع الاجتماعي والعناصر الأساسية اللازمة « لنجاح المساءلة » إزاء المرأة . الصفحة ١

المجال السياسي ٢

يوجد الآن في الحكومات عدد من النساء أكبر مما كان في أي وقت مضى ، وتتوقف فاعلية هؤلاء النساء على تحويل السياسات إلى إجراءات تستند إلى إصلاحات في الحكم تستجيب لقضايا النوع الاجتماعي . الصفحة ١٧

الخدمات ٣

إن الخدمات العامة التي تلبي احتياجات المرأة هي محك المساءلة إزاء المرأة في القطاع العام . الصفحة ٣٥

السوق ٤

إن الحياة اليومية للمرأة الآن تتشكل على نحو متزايد تبعاً لآليات السوق . والمساءلة في القطاع الخاص تستند إلى مبادئ مختلفة عن المبادئ السائدة في القطاع العام . الصفحة ٥٣

العدالة ٥

يمكن أن يضعف تأثير نظم العدالة الرسمية و غير الرسمية فى توفير قدر أكبر من المساءلة للمرأة بسبب الحواجز التى تعترض الوصول إليها ومحدودية التفويض المعطى لها و وجود تمييز ضد المرأة . الصفحة ٧١

المعونة والأمن ٦

يجب على مؤسسات المعونة والأمن المتعددة الأطراف أن تعمل على تحسين مستويات المساءلة لديها ، لكي ترقى إلى المعايير العالية التي حددتها تجاه قضايا النوع الاجتماعي . الصفحة ٨٩

الاستنتاجات ٧

جدول عمل للمضي قدماً من أجل إصلاح نظم المساءلة من منظور النوع الاجتماعي . الصفحة ١٠٩

الجزء الثاني

الأهداف الإنمائية للألفية والنوع الاجتماعي

استعراض لأبعاد المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية . الصفحة ١١٦

الملحقات الصفحة ١٣٤

المراجع الصفحة ١٤٢

المربعات

الفصل ١ : من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟

١-أ: الحكم الصالح تعريف مراعي للنوع الاجتماعي ٢
١-ب: الإميهيجو: تكييف آلية تقليدية للمساءلة لتحسين التصدي للعنف ضد المرأة ٥

الفصل ٢ : المجال السياسي

٢-أ: التعاريف ١٩
٢-ب: البرامج السياسية ٢٠
٢-ج: الحركة المناهضة للمواد الكحولية في ولاية « اندرا براديش » ، بالهند ، في تسعينيات القرن العشرين ٢١
٢-د: تخصيص حصص للنساء ٢٤
٢-هـ: « جابرييلا » يدخل الكونجرس ٢٥
٢-و: المرأة والفساد ٢٧
٢-ز: البرلمانيات والمخرجات السياسية ٢٩

الفصل ٣ : الخدمات

٣-أ: منظمة غير حكومية أرجنتينية تترجم المعلومات إلى عمل . . ٤٠
٣-ب: النساء المسنات والتأمين الصحي في « بوليفيا »: « لقد تعلمتُ ألا أخاف » ٤٣
٣-ج: التحويلات النقدية المشروطة ٤٦
٣-د: خصخصة المياه ٤٧

الفصل ٤ : الأسواق

٤-أ: احتجاج النساء على الأزمة الغذائية العالمية ٦٠
٤-ب: الهيئات الجديدة المعنية بتكافؤ المعاملة تتيح قدراً من التحسن ٦٣
٤-ج: تخصيص حصص للنساء في مجالس إدارات الشركات . . ٦٤
٤-د: السعي إلى إخضاع 'وول ـ مارت' للمساءلة عن التمييز ضد المرأة ٦٦
٤-هـ: احتجاج النساء على إعلانات الأحذية المسيئة في « جواتيمالا » . . ٦٨

الفصل ٥ : العدالة

٥-أ: مدونة الأسرة في « المغرب » ٧٤
٥-ب: « جاكاكا » والعدالة الانتقالية في « رواندا » ٨٤

اللوحات

الفصل ١ : من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟

الاختلافات بين الجنسين في تصورات الفساد ٨
كسر جدار الصمت: المساءلة عن وضع نهاية للعنف ضد النساء والفتيات ١٠

الفصل ٢ : المجال السياسي

بناء الدولة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في « تيمور- الشرقية » . . ٣٠

الفصل ٣ : الخدمات

المطالبة بالحقوق الأساسية من خلال التعبئة في « الهند » ٤٢
الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي ٤٤

الفصل ٤ : الأسواق

سعي النساء إلى المساءلة في صناعة الملابس في « بنجلاديش » . . . ٥٦
أضعف الأصوات: النساء المهاجرات في عالم معولم ٥٨

الفصل ٥ : العدالة

التمييز ضد المرأة ٧٢
إدخال حقوق الإنسان للمرأة على المستوى الوطني ٧٧
إصلاح الشرطة والخضوع للمساءلة إزاء المرأة ٨٢

أشكال المربعات واللوحات

الفصل ١ : من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟

تصورات الجنسين للفساد بحسب المنطقة ٩
أ ـ مؤسسات تقديم الخدمات
ب ـ المؤسسات السياسية والقضائية والأمنية
ج ـ المؤسسات ذات الصلة بالسوق
العنف ضد المرأة: معدلات الإبلاغ وتوجيه الاتهام ١١

الفصل ٢ : المجال السياسي

الجماعات النسائية: التباين الكبير للعضوية تبعاً للمناطق المختلفة . . ١٩

预览已结束，完整报告链接和二维

https://www.yunbaogao.cn/report/index/report?report